

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC



السيدة أمينة ابن خضراء
وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة

**الإستراتيجية الطاقية الجديدة للمغرب:
واقعية وطموح**

الرباط ، 6 مارس 2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الوزير الأول المحترم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

السيد مستشار صاحب الجلالة المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

أصحاب السعادة السادة السفراء المحترمون

السيدات والسادة الرؤساء والمدراء العامون

السادة الولاة المحترمون

السيدة والسادة العمال المحترمون

السادة رؤساء الهيئات السياسية والمركزيات النقابية

السادة ممثلو فعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

الوطنية

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لشرف عظيم أن نلتقي اليوم في هذا الجمع المبارك، الذي تنطلق فيه أشغال المناظرة الوطنية الأولى حول الطاقة المنعقدة تحت شعار "لنتحكم جميعا في مستقبلنا الطاقوي" والتي أباى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلا أن يضفي عليها رعايته الملكية السامية، هذه الرعاية التي نعتز بها ونعتبرها تأكيدا من جلالاته على الأهمية البالغة التي يوليها لقطاع الطاقة بالنظر لدوره الاستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد زادنا افتخارا واعتزازا بفضل جلالاته بتشريف هذا اللقاء الهام برسالة ملكية سامية، أباى من خلالها ملكنا الهمام مرة أخرى أن ترسم المعالم الرئيسية لخريطة عملنا حاضرا ومستقبلا، وذلك لمواجهة التحديات الكبرى التي تمثلها الطاقة بالنسبة لبلادنا.

إن هذا اللقاء المتميز الذي تجتمع فيه مختلف مكونات الشعب المغربي والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين بقطاع الطاقة ونخبة من الخبراء أجانبا كانوا أم مغاربة، سيكون مناسبة لعرض المحاور الرئيسية للاستراتيجية الطاقوية الوطنية التي تمت بلورتها بتوجيهات ملكية سامية، وذلك في إطار مقارنة تشاركية بين مختلف المتدخلين المعنيين بهذا القطاع.

وأنتهز هذه المناسبة، لأتوجه إليكم بجزيل الشكر والامتنان على تلبيتكم الدعوة والحضور إلى جانبنا في هذه المناظرة التي نتمنى أن تصبح تقليدا تمكن مختلف الفاعلين والمتدخلين من الوقوف على المستجدات والتطورات التي يعرفها هذا القطاع إن على المستوى الوطني أو الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، عقدت سلسلة من اللقاءات مع جميع الفاعلين الاجتماعيين والمهتمين بقطاع الطاقة لعرض ومناقشة المحاور الرئيسية لهذه الإستراتيجية.

إن هذه المناظرة لا تهدف فقط إلى تقاسم الرؤى وإشراك جميع المتدخلين ومختلف الشرائح المجتمعية لترجمة أهداف هذه الإستراتيجية على أرض الواقع بصفة تدريجية ومستدامة، ولكن تهدف أيضا إلى الوقوف على المبادرات التي تم تحقيقها وإنجازها منذ أن تم وضع هذه الاستراتيجية وانطلاق تنفيذها خلال النصف الأخير من سنة 2008 قصد النهوض بهذا القطاع الحيوي الهام.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن هذه المناظرة تنعقد كما تعلمون في ظرفية طاقة عالمية جد معقدة تتميز بالتقلبات وعدم استقرار الأسواق الطاقية.

إن هذه التقلبات المتواترة للأسعار، خاصة منها أسعار البترول، تبين بالرغم من الإنخفاضات التي نلاحظها خلال الشهور الأخيرة، أن العالم قد دخل في عهد طاقة مرتفعة الثمن، لأن كل التوقعات تتنبأ بأن الأسعار سوف تعود إلى منحائها التصاعدي مع انتعاش الإقتصاد العالمي مستقبلا. كل هذا يدفعنا للتفكير والعمل في إطار نظرة تنموية مستدامة لضمان الحاجيات الطاقية للأجيال الحالية دون المس بقدراتها لتلبية حاجيات الأجيال المقبلة.

إن الطلب الطاقى العالمي سيرتفع حسب السيناريو المرجعي للوكالة الدولية للطاقة بنسبة 45% في حدود 2030 ليصل إلى 17 جيكاطن مقابل بترول وذلك بسبب النمو الديمغرافي والإقتصادي التي ستعرفه البلدان النامية، وستظل الطاقات الأحفورية مهيمنة على هذا الطلب بحوالي 80% في الميزان الطاقى العالمي.

وبالرغم من كون العالم لن تنقصة الموارد الطاقية خلال هذه المرحلة، فإن الإنشغال الأكبر يبقى اليوم هو ضمان التزويد والمحافظة على البيئة وذلك بسبب تمركز الإحتياجات في عدد قليل من البلدان وكذا عدم تطابق مراكز الإنتاج الكبرى مع مراكز الإستهلاك، ومخاطر تأخر الإستثمارات في مجال البنيات التحتية الطاقية، إلى جانب عدم استقرار الأثمان وتأثيرها على توازن الأسواق على المدى القريب والإنبعاثات الغازية المسببة للإنحباس الحراري والتي تهدد التوازن الإيكولوجي.

إن الأزمة الإقتصادية العالمية الناتجة عن تدهور النظام المالى العالمي تدعو أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة تغيير طرق الإنتاج والإستهلاك وإعادة توازن كل الدوائر

التي تتحكم في الأنشطة الطاقية والاجتماعية. وبالتالي، يجب أن نعيد هيكلة النظام الطاقى بشكل عميق حتى نضمن سلامة التزويد والولوج إلى الطاقة بأثمنة معقولة للدفع بعجلة التنمية المستدامة إلى الأمام.

وعليه، فإن الحكامة الجيدة تعتبر الأداة الضرورية لضمان نمو مسؤول يجمع بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة وتقليص نسبة الفقر. وهكذا فإن الأمر يتعلق هنا بثورة طاقية حقيقية على العالم القيام بها للإستجابة لحاجياته المتزايدة من الطاقة، وهو ما يفرض اعتماد تكنولوجيات حديثة وأيضاً سلوكيات مجتمعية جديدة.

إنها تحديات عديدة يجب على العالم مواجهتها من خلال:

✓ تطبيق التكنولوجيات الحديثة واعتماد الخيارات المتوفرة لتنمية جميع الموارد الطاقية؛

✓ استغلال مؤهلات النجاعة الطاقية المتوفرة؛

✓ توفير 26.000 مليار دولار إلى حدود 2030 والمخصصة للإستثمارات في البنيات التحتية الطاقية منها 50% في مجال الكهرباء؛

✓ تشجيع إدماج الأسواق الطاقية الجهوية والدولية؛

✓ استعمال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة للمحافظة على البيئة.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب الذي يعرف تطورا اقتصاديا واجتماعيا هاما ويلى حاجياته الطاقية بالإعتماد الشبه كلي الإستيراد بنسبة تناهز (97%)، نظرا لضآلة موارده الطاقية، هذه التبعية القوية تجعله يتأثر بالتقلبات المتواترة للأسواق العالمية وعدم استقرار الأسعار.

وخلال سنة 2008، التي عرفت ارتفاعا صاروخيا لأسعار البترول الذي يمثل 61% من استهلاك الطاقة الأولية، وصلت الفاتورة الطاقية الوطنية إلى ما يناهز 71 مليار درهم، ولذلك اضطرت الدولة أن تخصص 23 مليار درهم لدعم المواد البترولية من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على تنافسية الإقتصاد وهو ما يشكل اقتطاعا من الثروة الوطنية المحدثة.

وخلال العشرية الأخيرة، عرف الطلب على الطاقة الأولية نسبة نمو تقدر بـ 5% سنويا ناتجة بالأساس عن ارتفاع استهلاك الكهرباء خلال الخمس السنوات الأخيرة بوتيرة 8% في السنة وذلك ناتج عن تعميم الكهرباء القروية الشبه كلي والدينامية الاقتصادية التي تعرفها بلادنا. وستعرف بلادنا خلال السنوات القادمة قفزة نوعية في نموها الاقتصادي والاجتماعي مع إنجاز الأوراش الكبرى المبرمجة والتي هي في طور الإنجاز.

وباعتماد فلاحية عصرية من خلال المخطط الأخضر وصناعة تتميز بدينامية جديدة مع برنامج الإقلاع الصناعي والمركب الفوسفاتي الذي يحول إلى قطب عالمي وبنيات تحتية مهمة من طرق سيارة وموانئ ومطارات متعددة ومتطورة، فإن المغرب سيعرف نموا بوتيرة سريعة من أجل تحقيق الإزدهار والرفاهية لسكانه.

وإذا اعتمدنا السيناريو المرجعي، فإن هذا التطور الغير مسبوق للاقتصاد الوطني سينتج عنه مضاعفة الطلب الطاقوي الأولي والإستهلاك الكهربائي أربع مرات، حيث سيمر على التوالي من 15 مليون طن مقابل بترول و 24 جيكاواط/ساعة في سنة 2008 إلى 43 مليون طن مقابل بترول و 95 جيكاواط/ساعة في أفق 2030، مع قدرة كهربائية منشأة تعادل 12.000 ميكاواط.

أما في السيناريو العالي، فإن الطلب الكهربائي سيرتفع إلى 133 جيكاواط/ساعة في 2030 مع قدرة منشأة تقدر بـ 20.000 ميكاواط.

وإجمالا، فإن الإستهلاك الوطني للكهرباء سيتضاعف على الأقل 4 مرات أو 6 مرات على الأكثر ما بين 2007 و 2030، وبالنسبة للقدرة الكهربائية المنشأة، فإنها ستتضاعف 3 مرات ونصف في نفس الأفق.

وبإدماج هذه المعطيات في أبعادها الدولية والوطنية، وللإستجابة للطلب المتزايد، فإن وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، باعتبارها الفاعل المسؤول عن التنمية الطاقوية ببلادنا، حددت أهدافا ستمكن من:

- ✓ تأمين التزويد وتوفير الطاقة؛
- ✓ تعميم الولوج إلى الطاقة بأثمنة تنافسية؛
- ✓ التحكم في الطلب؛
- ✓ امتلاك التكنولوجيات المتطورة وإنعاش الخبرة؛

✓ المحافظة على البيئة.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لبلوغ هذه الأهداف، عمل قطاع الطاقة بتعليمات ملكية سامية وبتشاور مع جميع المتدخلين على بلورة استراتيجية جديدة تهم قطاع الطاقة تتمحور حول:

✓ تشكيل باقة كهربائية مثلى تأخذ بعين الاعتبار خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية؛

✓ تطوير حصة الطاقات المتجددة التي ستصل نسبة مساهمتها في الميزان الطاقى 10% وفي الميزان الكهربائي 18% في أفق 2012؛

✓ اعتماد النجاعة الطاقية كأولوية وطنية؛

✓ تعبئة الموارد الوطنية؛

✓ الإدماج في المنظومة الطاقية الجهوية؛

✓ خلق توازن بين الإنتاج الوطني والواردات؛

وقد تم تفصيل هذه الإستراتيجية على شكل مخططات وبرامج عمل على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

فعلى المدى القريب، تم اعتماد المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية لملاءمة العرض والطلب على الكهرباء خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2012، وإعطاء الانطلاقة للإجراءات الأولوية المتعلقة بالنجاعة الطاقية. وفي هذا الأفق، سيتم تشغيل قدرة كهربائية إضافية تبلغ حوالي 3500 ميكاواط. وسيتم توزيع 22 مليون من المصاييح ذات الإستهلاك المنخفض. كما توجد عدة تدابير لاقتصاد الطاقة مبرمجة أو في طور التنفيذ بالنسبة للإدارات والمؤسسات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية.

ويوجد هذا المخطط في طور الإنجاز في إطار حكمة خاصة من خلال إحداث لجنة وطنية للتوجيه يرأسها السيد الوزير الأول ولجنة قيادة مكلفة بتتبع تنفيذ المخطط برئاسة قطاع الطاقة.

وفي مجال الكهرباء، تم اعتماد خيارات واقعية وقابلة للإنجاز اقتصاديا بالنسبة للمدى المتوسط والبعيد، تركز على المحاور الرئيسية التالية:

بالنسبة للمدى المتوسط:

- استعمال الفحم كمصدر رئيسي للإنتاج الأولي وغاز الإتالة لفترة الذروة مع بحث إمكانية توسيع قدرة أنبوب الغاز المغربي الأوروبي واستعمال الغاز الطبيعي المسيل، وفي هذا الإطار سيتم تشغيل وحدتين بكل من الجرف الأصفر بقدرة 700 ميكاواط وآسفي بقدرة 1320 ميكاواط في أفق 2012-2014.
- تطوير الطاقة الريحية من خلال الإنتاج الذاتي، والإنتاج المستقل مع ضمان الشراء. وهكذا ستبلغ القدرة المنشأة 1554 ميكاواط في أفق 2012 و2200 ميكاواط في أفق 2020.
- إنعاش مشاريع التصدير.
- فك الارتباط ما بين وظيفة الإنتاج الكهرومائي ووظيفة السقي بخلق أحواض لحبس الماء، وإنجاز محطات ضخ بقدرة 400 ميكاواط كل سبع أو ثمان سنوات.
- تقوية الربط الكهربائي وتحويله تدريجيا من تبعية هيكلية إلى مصدر لتحكيم اقتصادي.

وعلى المدى البعيد:

- فإن برامج استراتيجية متفاعلة قد تمت بلورتها حول:
 - تنمية التكنولوجيات النووية بانطلاق دراسات لإنجاز محطة نووية في أفق 2025؛
 - تطوير واستغلال الصخور النفطية بإنشاء محطة كهربائية نموذجية بقدرة 100 ميكاواط واستخراج الهيدروكربورات بمجرد نضج طريقة موثوقة للتقطير الحراري؛
 - اليقظة الإستراتيجية بالنسبة للمشاريع النموذجية المتعلقة بتكنولوجيات استعمال الطاقة الشمسية؛
 - استكشاف واستغلال الطحالب والنباتات الزيتية الأخرى؛
 - إنتاج الكهرباء بواسطة النفايات العضوية.
- ومن أجل تقليص تبعيتنا للبترول، سيتم تكثيف أشغال التنقيب عن الهيدروكربورات مع شركائنا باستعمال تقنيات أكثر تطورا من أجل الوصول إلى اكتشافات في مستوى المجهودات المبذولة والآمال المعقودة.

وسوف تنخفض حصة المواد البترولية في الميدان الطاقى الوطنى بالاستغناء التدريجى عن الفىول فى إنتاج الكهراء مع تشغيل محطات جديدة تستعمل الفحم وحقول رىحية جديدة والاستعمال الأوسع للتوليد المزدوج وطاقت بديلة فى الصناعة وبتحديث حظيرة العربات أقل استهلاكاً للوقود. هذه الحصة ستخفض من 61% حالياً إلى 44% سنة 2020 و38% سنة 2030.

غير أن تطوير قطاع الهيدروكاربورات يستوجب تحسين البنى الأساسية المينائية لا سيما على صعيد الموانئ البترولية للمحمدية والجرف الأصفر، وكذا المحافظة على المخزون الإستراتيجى فى مستواه القانونى إلى جانب رفع القدرات التخزينية مع السهر على توزيعها على كل جهات المملكة.

لقد تم أيضاً الأخذ بعين الإعتبار البعد البيئى فى عملنا مع تعميم استعمال المحروقات النظيفة كالبنزين بدون رصاص والغازوال ppm50 والذي سيكون له انعكاس فى تخفيض الإنبعاثات الغازية بـ 54.000 طن من الكبريت سنوياً و760 طن من الرصاص. وإلى جانب ذلك، فإن تثمين استعمال النفايات فى إنتاج الطاقة واللجوء إلى الوقود الحيوى وكذلك الأخذ بعين الإعتبار، وباستمرار التأثيرات الإيكولوجية فى المشاريع سيمكننا من تقوية المحافظة على البيئة.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يرتكز أساس هذه الهيكلة على النجاعة الطاقية التى تهدف إلى تحقيق اقتصاد فى الطاقة يصل إلى 12% فى أفق 2020.

وقد تم تعزيز برنامج النجاعة الطاقية من خلال المخطط الوطنى للتدابير ذات الأولوية الذى صادق عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال الجلسة التى ترأسها جلالتة يوم 15 أبريل 2008.

كما أن هذا المخطط سيتم تنفيذه من خلال ورقة طريق بأهداف محددة ومبادرات ملموسة. وفى هذا الإطار، تم توقيع إتفاقيات فى إطار برامج تعاقدية بين الدولة وموزعي الكهراء واتفاقيات شراكة مع وزارة الإسكان والسياحة والتربية الوطنية والصناعة، وسيتم خلال هذا اليوم كذلك التوقيع على إتفاقيات أخرى.

إن برنامج النجاعة الطاقية يركز على:

- مأسسة تدبير النجاعة الطاقية على الصعيد الوطني، من خلال إحداث وكالة خاصة تتوفر على خارطة طريق للعمل؛
- إصلاح مدونة البناء التي تمت بلورتها من طرف وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية لإدماج اعتبارات النجاعة الطاقية في البناءات الجديدة؛
- إحداث وتنمية "مدن خضراء"؛
- تشجيع استباقي للتوليد المزدوج في ميدان الصناعة وعقلنة مسلسل الإنتاج الصناعي؛
- تحديث حظيرة السيارات، وتطوير وعصرنة النقل العمومي.

يعتبر اندماج المغرب في الفضاء الأورو متوسطي عاملا أساسيا للإستراتيجية للإستفادة من تبادل التكنولوجيات وخلق سوق طاقية جهوية متوازنة لكي يصبح المغرب ملتقى للتبادل بين الشمال والجنوب من خلال موقعه الجيوستراتيجي كهمزة وصل بين أوروبا وإفريقيا.

وفي هذا الصدد، يعمل المغرب على تعزيز الربط الكهربائي مع جيرانه، كما يدعم كل المبادرات التي تهدف إلى اندماج طاقي جهوي أوسع. وهكذا، فقد انخرطت بلادنا في المخطط الشمسي المتوسطي بمجرد انطلاقه. ويعتبر هذا المخطط مشروعا رائدا بالنسبة للإتحاد من أجل المتوسط. كما أن المغرب يعتبر من بين الدول الأولى التي بادرت إلى التوقيع على قوانين الوكالة الدولية للطاقات المتجددة.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الإستراتيجية التي قمت باستعراض خطوطها العريضة أمامكم، لن يكتب لها النجاح إلا إذا تم تفعيل عمليات وتدبير مصاحبة. ولهذه الغاية، سوف نتخذ مجموعة من التدابير والإجراءات لدعم ومواكبة وتطوير القطاع الطاقى الوطني. ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

- الإجراءات ذات الطابع المؤسسي والتشريعي والتنظيمي؛
- إجراءات الدعم المالي؛
- التدابير المتعلقة بتنمية القطاع.

وفيما يخص الإجراءات ذات الطابع التشريعي والتنظيمي، فإن مجموعة من نصوص قوانين توجد في طور الإعداد لتمكين القطاع الطاقى الوطنى من رؤية أفضل بالنسبة لحكامته.

وهكذا تم اعتماد نص القانون المحدث للمكتب الوطنى للكهرباء والذى يسمح برفع الإنتاج الذاتى من 10 إلى 50 ميكاواط لتشجيع المقاولات لتنمية إنتاجها الخاص باللجوء إلى الطاقات المحلية وخصوصا الطاقات المتجددة.

كما توجد مجموعة من النصوص القانونية والتي سيتم عرضها للمصادقة ويتعلق الأمر بـ:

✓ قانون متعلق بالطاقات المتجددة؛

✓ قانون يتعلق بتحويل مركز تنمية الطاقات المتجددة إلى وكالة؛

✓ قانون النجاعة الطاقية؛

✓ القانون المتعلق بالأمان النووى والرادىولوجى.

وسيتم تعزيز الترسانة القانونية بنصوص حول إعادة هيكلة القطاع الكهربائى وإحداث هيئة للتقنين ومدونة لتنمية الغاز الطبيعى.

ومن جانب آخر، ولمواكبة التحولات التى يعرفها القطاع الطاقى الوطنى، فإن الوزارة المكلفة بقطاع الطاقة ستعرف إعادة لهيكلتها حتى تتمكن من مسايرة وتنظيم تحولات المنظومة الطاقية الوطنىة.

وبخصوص الفئة الثانية من التدابير، فقد قرر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إحداث صندوق للتنمية الطاقية، خصص له مبلغ مليار دولار بتمويل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبمساهمة من صندوق الحسن الثانى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ومن بين الأهداف الأساسية لهذا الصندوق، تقوية وسائل الإنتاج والمحافظة عليها انطلاقا من المصادر الطاقية المحلية خاصة منها المتجددة وتوفير دعم مالى للمشاريع المرتبطة بالنجاعة الطاقية ودعم المقاولات التى تعمل فى مجال الخدمات الطاقية.

وقد تم انطلاق المبادرات المتعلقة بهذا المخطط مع الدعم المادى المقدم للإستثمارات فى مجال نقل الكهرباء وتحديد المشاريع الأولىة المتعلقة بذلك.

إلا أنه سيتم إنجاز الجزء الأوفر من الإستثمارات في مجال الطاقة والتي تتجاوز 90 مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2015 من طرف القطاع العام والخاص المحلي أو الأجنبي في إطار الإنتاج الإمتيازي. كما أبدى القطاع البنكي الوطني والذي يساهم بشكل فعال في تمويل المشاريع الطاقية استعداداه للمساهمة في إنجاز المشاريع المبرمجة. ونهني أنفسنا اليوم بأن هذه الإرادة تتم ترجمتها من خلال التوقيع على اتفاقية مع المجموعة المهنية للبنك بالمغرب.

ويتعلق الصنف الثالث من هذه الإجراءات بميدان التكوين الذي سوف تعطى له الأهمية التي يستحقها إلى جانب البحث والتنمية وإنعاش القطاع من خلال حملات التواصل وسياسة القرب.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب عازم على متابعة الإصلاحات البنوية التي تم الشروع فيها خلال السنتين الأخيرتين خاصة في مجال الطاقة، ومع الإستراتيجية الطاقية التي تقاسمناها مع مجموع الأطراف المعنية، فإن قطاع الطاقة الوطني مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تقوية هيكله وتحديث طرق تدبيره في إطار حكمة جديدة.

وقد رسمت لنا الرسالة الملكية السامية التي استمعنا إليها منذ حين خريطة الطريق التي علينا أن نسلوها حتى يكون بمقدور بلدنا مواجهة التحديات المرتبطة بالأسواق الطاقية العالمية التي تشهد تحولات عميقة.

وسيطل هاجسنا الأكبر هو تأمين التزويد لتوفير الطاقة للجميع بأحسن كلفة. وإن تنمية قطاع طاقي مؤهل وقادر على مواجهة تحولات الأسواق العالمية ورفع التحديات المرتبطة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية لتعتبر مسؤولية جماعية تستدعي تعبئة الجميع، فاعلين عموميين وخواص، منظمات مهنية، أحزاب سياسية ونقابات وكذا سائر المواطنين، فمعا فقط سنستطيع التحكم في مستقبلنا الطاقية.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختتم مداخلتى هذه، أود الترحيب مجدداً بكل المشاركين بهذه المناظرة وأتقدم بالشكر الخاص إلى رؤساء الجلسات وكل المتدخلين على مساهماتهم القيمة لإنجاح هذه التظاهرة، والشكر موصول كذلك إلى أصدقائنا الأجانب وإلى كل المؤسسات التي عملت على دعم هذه المناظرة وكل الذين ساهموا في تنظيم هذه التظاهرة الهامة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب
الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.